أكد أن مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة ليسا مجرد شعار

رئيس الوزراء: الحكومة حريصة على التعاطي مع تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

وضوح الرؤية والإرادة وتماسك المؤسسات سيؤتيان ثمارهما وسننجح في معركتنا

أكثر من 31% من نفقاتنا تذهب في مجال شراء المشتقات للطاقة الكهربائية

إلزام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالعمل على تسريع الموافقات على المشاريع وخاصة الممولة بمنح

التنسيق مع جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية العربية والأجنبية لنقل مكاتبها إلى العاصمة المؤقتة عدن

عدن / سبأ :

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، ان مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، ليس مجرد شعار، لكنه نهج وموقف تعمل عليه الحكومة بكل حرص ومصداقية، واحتل أولوية قصوى منذ تكليفه برئاسة الحكومة، باعتبار ذلك قضية مهمة لإعادة ثقة المواطنين والمجتمع الإقليمي والدولي بالحكومة.

وشدد على ان معركة مكافحة الفساد هي أولا وأخيرا ليست معركة رئيس الحكومة واعضائها او مجلس القيادة الرئاسي منفردين بل معركة وعي، يجب أن ترافق كل الخطوات التي يتم عملها في هذا الجانب، وما يحتم ذلك من ضرورة وجود إدراك حقيقي ومساندة شعبية كبيرة من قبل أبناء الشعب والنخب السياسية والثقافية والإعلامية، واستشعارهم بان مكافحة الفساد هي معركة الجميع.

جاء ذلك خلال مداخلة هاتفية لدولة رئيس الوزراء في برنامج «استديو اليمن» بقناة اليمن الفضائية، أمس ، والتي استعرض خلالها ما تم تنفيذه ضمن أولويات عمله منذ توليه مهمة رئاسة الحكومة وفي مقدمتها تعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، بعد تسلم نتائج تقرير مراجعة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لعمل وأداء عدد من المؤسسات والمصالح الحكومية والخطوات اللاحقة لذلك.. مؤكدا الحرص الكامل على تعزيز عمل المؤسسات وحماية المال العام ليس فقط في الجانب المالي، ولكن كذلك في الجانب الإداري..

وقال « في كثير من الأحيان ينظر للفساد بأنه نهب للمال للعام ونغفل جانبا اخر كذلك وهو عدم القيام بالمهام الإدارية والوظائف الإدارية بالمؤسسات، وضاعت الكثير من الفرص التي يمكن أن تحقق التماسك».

وأشار الدكتور أحمد عوض بن مبارك، الى جدية وحرص الحكومة على التعاطي مع تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وبمجرد استلامها سواء التقارير السابقة قبل تسلم مهام رئاسة الحكومة والتي أحالها مباشرة للنيابة العامة، أو التقارير حول المؤسسات التي بدأت متابعة النشاط فيها وزيارتي في اول مهمة لعملي للجهاز والطلب منهم مراجعة أعمالها .. وقال « بمجرد استلامي لتقارير جهاز الرقابة والمحاسبة أحلتها للنيابة العامة، وقبل إحالتها وضعنا مصفوفة إصلاحية لهذه المؤسسات، ووجهت رسائل مباشرة للمؤسسات والوزارات المعنية للقيام بجملة من الإصلاحات، ومن نرى أن طبيعة الخلل وطبيعة الممارسات السيئة ترقى إلى مستوى الجريمة نحيلها مباشرة إلى النيابة العامة».

وأوضح أن النيابة العامة ابتدأت إجراءات التحقيق في موضوع مصافي عدن، والاختلالات التي تمت في عقد قيمته 180 مليون دولار خلال السنوات التسع الماضية، وما دفعته الحكومة من أموال كثيرة من قيمة هذا العقد وعدم تنفيذه.. مؤكدا وجود خلل كبير في كثير من التفاصيل العقدية فيما يتعلق بمؤسسة مهمة لو تمت الإجراءات بصورة صحيحة وكانت هناك مسؤولية وشفافية ومساءلة منذ البداية لكنا وفرنا على البلد مليارات الدولارات التي أنفقت في شراء المشتقات النفطية جراء خلل في عمل هذه المؤسسات.

وأضاف « نحن حددنا جملة من المؤسسات التي نعتقد أنها مؤسسات يجب أن تكون ساندة وداعمة ورافدة لإيرادات الدولة، وحددنا خمسة قطاعات رئيسية في هذا الإطار، وبدأنا نعمل مع وزارة المالية بشكل كبير في هذا الجانب، إضافة الى تحديد مجالات الانفاق ومنها موضوع قطاع شراء المشتقات النفطية حيث أن أكثر من 31 % من نفقاتنا تذهب في مجال شراء المشتقات للطاقة الكهربائية وبدأنا بإصلاح هذا القطاع من خلال تفعيل عمل لجنة المناقصات وحققنا كثيرا من الوفورات تصل لأكثر من 40 % و 45 % في هذا القطاع».

ولفت دولة رئيس الوزراء، الى ان معركة استكمال استعادة الدولة وانهاء الانقلاب الحوثي الذي يحاول فرض خياراته الكهنوتية والسلالية على الشعب اليمني الذي لن يقبل بها، يتوازى معها بنفس الإصرار معركة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والإصلاح المالي والإداري وإقامة مؤسسات فاعلة تليق بالمواطن اليمني وتليق باليمن ليحتل مكانته بين بقية دول الإقليم والعالم.

وأضاف « أنا ذكرت أن الفساد جريمة في الظروف العادية لكنه في زمن الحرب خيانة عظمى، لأننا في إطار مواجهة رئيسية لمليشيا الحوثي، وما يفرق بيننا وبين هذه الميليشيا التي تنهب بعناوين كثيرة بالإضافة إلى قتلها أبناء شعبنا ونهبها للدولة، هو احترامنا لسيادة القانون والنظام وإقامة الدولة المدنية التي تحدثنا عنها كثيرا».

وتطرق الدكتور أحمد عوض بن مبارك، الى إجراءات الحكومة للتعاطي مع المؤسسات التي تمتنع عن التعاطي بإيجابية مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وما توليه من اهتمام في هذا الجانب، بدعم كامل من فخامة الأخ رئيس مجلس القيادة الرئاسي وأعضاء المجلس.. مجددا التأكيد على ان ملف مكافحة الفساد يحتل أولوية قصوى وأهمية حقيقية في عمله كرئيس للحكومة، ويتم العمل على دراسة كل الخيارات وأن تكون الخطوات مدروسة ومؤثرة وتصب في مصلحة المواطن.. وقال «مهما تعالت الأصوات ومهما مورست من ممانعة هنا وهناك لكنه ملف أنا أؤكد أننا سنمضي فيه إن شاء الله».

وأشار رئيس الوزراء الى ان مسيرة مكافحة الفساد صعبة ولن تكون سهلة خاصة في الظروف الحالية الاستثنائية، لكن مع وضوح الرؤية والإرادة وتماسك المؤسسات والتي نعمل عليها سنرى ثمار ذلك وسننجح في معركتنا .. مؤكدا ان الدخول في هذه المعركة ليس من اجل البحث عن بطولات وهمية سريعة، والأمر ليس فقط بإعلانات، لكن الأساس هو الحفاظ على المؤسسات وتقديم قضايا مكتملة تضمن محاسبة من يرتكب الفساد، وتكون عبرة للآخرين حتى لا يتكرر الامر.

وعلى صعيد آخر قام رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، امس بزيارة الى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ضمن زياراته الميدانية للاطلاع بشكل مباشر ومتابعة مستوى تنفيذ المهام وسير عملية الإصلاحات، وجهود حشد الدعم الإقليمي والدولي وتوسيع آفاق التعاون والشراكة مع الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية.

وكان في استقبال دولة رئيس الوزراء لدى وصوله، وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب وقيادات الوزارة، واطلع على سير العمل في قطاعات الوزارة، واستمع من المسؤولين والمختصين الى شرح عن الجهود المبذولة والتحديات القائمة ومقترحات معالجتها.

ووجه الدكتور أحمد عوض بن مبارك، بالعمل على توفير مقر جديد للوزارة، وتوفير بيئة عمل مناسبة للموظفين بما يتناسب مع مكانتها المحورية كواجهة لليمن امام شركاء العمل التنموي والإنساني.. مشدداً على أهمية تفعيل عمل إدارة المراجعة الداخلية بالوزارة في اطار نهج وتوجهات الحكومة لتعزيز الشفافية والحوكمة.

كما وجه رئيس الوزراء، بالعمل على استكمال الهيكل التنظيمي للوزارة في القطاعات الحيوية، والاعتماد على مبدأ الكفاءة والقدرة على تحقيق الأهداف والاولويات.. مؤكدا على تفعيل قطاع خطط التنمية، وكذلك تفعيل إدارة التعاون الفني والعلمي والثقافي والتي تختص بمتابعة المنح والدورات مع الدول الاخرى وتنسيقها.

عقب ذلك ترأس رئيس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، اجتماعاً لقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كرس لمناقشة مستوى أداء وانشطة الوزارة، وما نفذته خلال الفترة الماضية، وخططها المستقبلية، إضافة الى نهجها في التعامل مع ما يخصها من الأولويات الخمس الرئيسية لتوجهات الحكومة، ومواءمتها مع مسارات العمل التنموي والتخطيطي.

وطرح دولة رئيس الوزراء، عدداً من الملاحظات المتصلة بالتنسيق بين الوزارة والوزارات الأخرى، والسلطات المحلية، والعلاقة مع الشركاء المانحين من المنظمات والصناديق والبرامج، وكذا الإشكالات المتصلة بالاتفاقيات الفرعية وتحديد التدخلات .. موجهاً بإيجاد آليات تنسيق فاعلة للعمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما في ذلك تحديد خارطة للاحتياجات والتدخلات المطلوبة ورسم الموجهات وتقديم وثيقة متكاملة لمؤشرات التنمية يتم الاستناد عليها في أي خطط.

ووجه الدكتور أحمد عوض بن مبارك، بتفعيل عمل قطاع التخطيط في الوزارة بشكل كامل وعدم تركيز العمل على التعاون الدولي فقط، انطلاقاً من أولوية التخطيط خاصة في الظروف الاستثنائية بما يؤدي الى القدرة على ترتيب الأولويات وتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها وفقا للاحتياجات.

وأوضح اهمية تفعيل مبادئ الحوكمة والشفافية في التعامل مع ملف المنظمات، وتقوية قدرات العاملين وتعزيز الرقابة والمتابعة لتدخلات المنظمات ومشاريعها، إضافة الى منح المحافظات الصلاحيات اللازمة للتعامل مع المنظمات وتحديد احتياجاتها.

والزم رئيس الوزراء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالعمل على تسريع الموافقات على المشاريع وخاصة المشاريع الممولة بمنح، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات بين المنظمات والجهات الحكومية، وحل المعوقات التنفيذية مع الوزارات، ورفع تقارير دورية ربع سنوية عن نسبة الإنجاز للمشاريع التي تقوم الوزارة بتنسيقها ومتابعتها.. موجهاً باقتراح الحلول للمشاريع المتعثرة خاصة المتوقفة لا سباب فنية وإدارية ووضع ضوابط وشروط للوحدات التنفيذية المعنية بالتمويلات الخارجية على المستوى المركزي والمحلي، واعداد استراتيجية واضحة للتعامل مع المنظمات، إضافة الى تحديد المشاريع والاولويات والايفاء بالالتزامات تجاه المانحين.

وشدد رئيس الوزراء، على استمرار التنسيق مع جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية العربية والأجنبية لنقل مكاتبها الى العاصمة المؤقتة عدن، وإعطاء الأولوية للمنظمات والمؤسسات والجمعيات المحلية في الحصول على دعم المانحين لتنفيذ المشاريع الاغاثية في اليمن، بما يساعد على بناء قدراتها وتوطين العمل الإنساني.

وكان وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، قد رحب في مستهل الاجتماع بزيارة دولة رئيس الوزراء الى الوزارة. مستعرضاً الجهود التي تقوم بها الوزارة بما فيها العمل على استمرار التمويلات وتعزيز الشراكة مع المانحين، وخططها المستقبلية لتطوير مستوى الأداء ومقترحات تجاوز التحديات القائمة والدعم المطلوب من الحكومة في هذا الجانب.

واستعرض وزير التخطيط والتعاون الدولي، المسارات الأساسية التي تعمل عليها الوزارة، وبينها توسيع آفاق الشراكة والتعاون مع الدول المانحة والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية، وإعادة توجيه عملية الانتقال المدروس من مرحلة العمل الإنساني الى مرحلة التعافي الاقتصادي، والمشاركة في أعداد ومراقبة خطة الاستجابة الإنسانية، وتركيز الجهود مع المانحين لإتاحة التعهدات السابقة وحشد موارد جديدة، وتفعيل النافذة الواحدة للتمويلات الخارجية.. مشيراً الى ما تم إنجازه في هذه المسارات والحرص تعزيز العلاقات مع المؤسسات التمويلية وإيجاد شراكات وآفاق جديدة للعمل مع شركاء اليمن من الدول والمنظمات المانحة.

حضر الاجتماع مستشار رئيس الوزراء السفير مجيب عثمان.